REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DES AFFAIRES LOCALES
ET DE L'ENVIRONNEMENT
MUNICIPALITE DE M'SAKEN

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
بلدية مساكن

00001586

3 0 جوان 2021

محضر جلسة المجلس البلدي
الملتئم في جلسة استثنائية
ثـــانية لسنـــة 2021
بتاريخ 30 ماي 2021

****

*** الإطار القانوني للجلسة :**

عملا بمقتضيات القـــانون الأساسي عـدد 29 لسنة 2018 المـؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلّة الجمعات المحلية ،

وبنـــاء على الاستدعـاء الموجه إلى كافة السادة أعضـــاء المجلس البلدي الصـادر بتـاريخ بتـــاريخ 25 ماي 2021 تحت عـدد 1439.والمتضمن : **وبعد** ، يتشرف رئيس بلديـة مسـاكن بدعوتكم لحضور الجلسة الاستثنائية الثانية للمجلس البلدي لسنـة 2021 المزمع عقدها يـوم الاحد 30 ماي 2021 بداية من الساعة العاشرة صباحا بقصر البلدية للنظر في :

1 – تقرير السيد رئيس دائرة مســاكن الجنوبية حول العمل البلدي

2- المصادقة على الحساب المالي لسنة 2020

وفي انتظـــار تشريفنا بحضـــوركـم
تقبلوا فائق الاحتـــرام والتقدير

والسلام
رئيس البلدية
محمد عليّة

جلسة استثنائية 2021/05/30

- **وضع الجلسة في إطارها :**

عقد المجلس البلدي بمساكن جلسة استثنائية ثانية لسنة 2021 يوم الأحد 30 ماي 2021 على الساعة العاشرة صباحا بقصر البلدية برئاسة السيد محمد عليّة رئيس البلدية و بحضـــــور السادة و السيدات:

- رندة ابراهم : المساعد الأول
- غازي القلعي : المساعد الثاني
- نبيلة عاشور : المساعد الثالث
- محمد غريب : المساعد الرابع
- سمير الجلاصي موسى : كاهية الرئيس رئيس دائرة مساكن الجنوبية
- ألفة العمروني – إيمان الانداري - زبير قريط - ضحى الدهماني- فاكر يوسف- عادل كشيش - محمد أمين الاندلسي مصطفى قزقز – رياض رمضان - نسرين التومي – نور الدين داقة- كريمة العذاري - نـــدى الزنطـور – نزار بلحاج جراد - هاجر بوقدوحة .

وتغيّب السادة والسيدات:

- الناصر الخذيري : بعذر لمواكبة أشغال دورة تكوينية من 28 الى 30 ماي2021
- سنية بن عبد الله : بعذر لمواكبة أشغال دورة تكوينية من 28 الى 30 ماي2021
- عصام محجوب : كاهية الرئيس رئيس دائـــرة الحي الجديد
- ريهام كوادة – فوزي فنيّو - خولة هميلة – دليلة بن مريم- سامي محجوب - شاكر غزال .

كما حضر الجلسة السادة :

- مكرم الشويخ : الكاتب العام لبلدية مساكن ومقرّر الجلسة
- نسرين بوناب : عن المجتمع المدني

- **افتتاح الجلسة :**

افتتح السيد **محمد عليّـــة** رئيس البلدية الجلسة مرحّبا بكل الحـــاضرين مشيرا :

- لإلزامية عرض الحساب المالي لسنة 2020 على أنظار السادة أعضاء المجلس البلدي قصد التداول بشأنه قبل تاريخ 31 ماي 2021
- لتأجيل موعد انعقاد الدورة العادية الثانية لسنة 2021 لموعد لاحق
- لتوصّل البلدية بالمعدات الخصوصية للتواصل عن بعد والتي تمّ تركيزها بقاعة الجلسات الصغرى بمبلغ قدّر بحوالي 11 ألف دينارا
- لبرمجة جلسة عمل اليوم بعد الدورة الاستثنائية لعرض التقرير النهائي لاستراتيجية التنمية التي تهم الشباب والمعدّ بالشراكة مع MED-CITIES

جلسة استثنائية 2021/05/30

إثر ذلك أفاد الحاضـرين بتوفّر النصاب القانوني حيث أن الأعضاء الحاضـــرين يمثلون أغلبية الأعضاء مما يجعل هذه الجلسة قانونية طبقا للفصل 220 من القانون الأساسي عـدد 29 لسنة 2018 المـــؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية.

ثمّ تلا على مسامعهم النقاط المدرجة بجدول الاعمال الأصلي مع إضافة النقطة التالية الخاصّة بالمصادقة على بتة عمومية ليصبح على النحو التالي :

1 - تقرير السيد رئيس دائرة مساكن الجنـــوبية حول العمل البلدي

2- المصادقة على الحساب المالي لسنة 2020

3- المصادقة على بتة الاشغال الوقتي للمقهى الكائنة بالمنتزه البلدي

ثم أحال الكلمة الى السيد **سمير الجلاصي** موسى رئيس لجنة التقييم لتقديم النقطة الاولى المدرجة بجدول الاعمـــال والمتمثلة في التقرير الذي أعدته لجنة التقييم مبديا استغرابه من نسبة التقرير للسيد رئيس دائرة مساكن الجنوبية بجـــدول الاعمال مذكّرا بحيثيات إحداث لجنة التقييم وتركيبتها وأنـــه سبق إعـــــداد تقارير مماثلة وليست المرّة الاولى وأن التقرير المقدّم هو خلاصة عمل متواصل لأعضاء لجنة التقييم .

إثر ذلك أحال الكلمة للسيد **نزار بلحاج جراد** عضـــــو لجنة التقييم والذي عرض على الحاضرين التقرير التالي :

مساكن في 17 ماي 2021

تقرير حول عمل المجلس البلدي بمساكن

اعتبارا للدور الهام للمجالس البلدية في تحقيق مطالب المواطنين من بنية تحتية وأمالهم في مدينة نظيفة وبيئة سليمة وبعد مرور اكثر من سنتين ونصف على انطلاق عمل المجلس البلدي الحالي، وبالرجوع للبرامج المقررة في ميزانيتي 2019 و 2020، يمكن الانتهاء الى محصلة أساسية هي **الفرق الشاسع بين المنجز والمبرمج** والتي تتجلى في ما يلي :

- بقاء اغلب المشاريع على مستوى الأفكار.
- عدم تنفيذ المشاريع المصادق عليها والمبرمجة بالميزانيات.
- عدم استكمال العديد من المشاريع التي شرع في تنفيذها ما عدى التهيئة الجزئية للمسلخ البلدي.

وقد امكن الوقوف على الاسباب التالية :

- عمل المجلس البلدي
  - ضعف الحضور في الجلسات.
  - عدم احترام القانون الداخلي (انظر ملحق عدد 1).
  - ثقل جداول الاعمال وكثرة المواضيع المطروحة وطول وقت الجلسات

- عدم الإعداد لأشغال الجلسات وضعف الجدية في المتابعة من طرف السادة أعضاء المجلس.
- عدم اعتبار عمل اللجان في عمل المجلس
- الفشل في إعداد رؤية استراتيجية لتوجهات المجلس ومشاريعه التنموية وانقطاع عمل ورشات التفكير.

- عمل اللجان (ملحق عدد 2)

- كثرة اللجان بدون فاعلية تذكر عدى اللجان الحيوية على غرار لجنة رخص البناء والتقاسيم ولجنة النزاعات والشؤون العقارية.
- ضبابية التصور لمهام العديد من اللجان وادوارها (لجنة المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتنمية المحلية المستدامة و لجنة شؤون المرأة والاسرة و لجنة التعاون اللامركزي ولجنة العلاقات الخارجية ولجنة الفنون والثقافة ولجنة التربية والتعليم)
- غياب كلي لنشاط بعض اللجان (المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتنمية المحلية المستدامة ...)
- عدم الانتظام في عمل اغلب اللجان
- ضعف التنسيق الكافي والتعاون بين اللجان والمصالح الإدارية
- عدم توفر العديد من محاضر الجلسات في كتابة المجلس
- تباين كبير في عدد الاجتماعات بين مختلف اللجان
- نسبة غياب كبيرة لأعضاء اللجان في الجلسات
- عدم وجود ترابط وتواصل في متابعة المواضيع المدروسة والمقترحة في الجلسات.

- عمل الإدارة (ملحق عدد3)

- ضعف البرمجة والتخطيط على مستوى تنفيذ المشاريع وضبابية في الآجال والمواعيد.
- عدم وضع إجراءات عملية وآليات علمية للمتابعة الدورية لعمل المصالح وتقدم الأشغال (اجتماعات دورية و لوحة قيادة tableau de bord بمؤشرات واضحة وقابلة للمتابعة)
- ضعف مستوى التأطير بأغلب المصالح (المصلحة الاقتصادية ومصلحة الأعوان ومصلحة النظافة ...)
- عدم مراعاة التنظيم الهيكلي وتهميش المسؤوليات.
- ضعف التنسيق والمتابعة بين مصالح البلدية والأجهزة التنفيذية والرقابية (الشرطة البلدية، الشرطة البيئية، مراقبة الاشغال العامة SONEDE، STEG، ...)

- رئيس المجلس (ملحق عدد 4)

- استنزاف الجهد في الإشراف المباشر على تفاصيل العمل اليومي على حساب الملفات الكبرى.
- الانفراد بالمهام والمسؤوليات وعدم التفويض للنواب وأعضاء المجلس
- عدم التنسيق مع المجلس في بعض القرارات
- الارتجال والتسرع في تحديد وتنفيذ بعض المشاريع دون القيام بدراسات أولية من طرف مختصين (ساحة البلدية، المفترقات، الشنقال، ...).

بالرجوع لهذا التشخيص وفي إطار البحث عن حلول، ونتقدم بالاقتراحات التالية :

I. تنقيح القانون الداخلي للمجلس البلدي لتفعيل عمل اللجان وتطويره (إدراج عمل اللجان ضمن جدول اعمال المجالس البلدية وإلزامية عقد جلسة دورية شهرية لكل لجنة حتى في غياب مواضيع ونقاط محددة وعقد جلسة تقييمية كل ثلاثية لمتابعة عمل اللجان، ...).

II. تطبيق مقتضيات القانون الداخلي على مستوى اجتماعات المجلس او المكتب البلدي

III. إرساء ألية التخطيط (Planification) لتنفيذ مخرجات الجلسات الخاصة باللجان والمجلس او المكتب البلدي

IV. إرساء وتنفيذ مبدأ المتابعة الدورية (Suivi périodique)

V. مراجعة قائمة اللجان بدمج اللجان المتداخلة وإعادة انتخاب رؤساء اللجان وفق المؤهلات والإمكانيات والاستعداد للمواكبة والحضور (disponibilité) وفي هذا السياق نقترح الاتي :

1. الشؤون المالية والتصرّف والتعاون اللامركزي
2. الشؤون الإدارية والحوكمة والتقييم
3. النزاعات والشؤون العقارية
4. النظافة والصحة وجمالية المدينة
5. التهيئة العمرانية ورخص البناء والتقاسيم
6. الاشغال
7. التربية والتعليم والثقافة
8. الطفولة والشباب والرياضة
9. المدينة الذكية
10. الإعلام والتواصل
11. الاستثمار والعلاقات الخارجية
12. الشؤون الاجتماعية (المرأة والاسرة وفاقدي السند وحاملي الإعاقة و المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين)

VI. تفعيل دور نواب الرئيس وتوزيع المسؤوليات وفق الملفات والمشاريع وتفويض المهام وتكليف رؤساء اللجان بمتابعة المشاريع ذات الصلة بلجانهم.

VII. تركيز آليات ناجعة وجدية لتفعيل المراقبة والمتابعة للإخلالات والتجاوزات.

VIII. القيام بعملية تشخيص وتدقيق للهياكل الإدارية بالبلدية قصد تأهيلها وتحسين أداءها ونجاعتها.

IX. تفعيل عمل ورشات التفكير وتسريعه لتدارك التأخير في ضبط استراتيجية المجلس لباقي المدة النيابية.

X. وضع خطة عملية لإنجاز المشاريع في مختلف مستوياتها (القريب والمتوسط والبعيد).

XI. برمجة دورات تكوينية لأعضاء المجلس البلدي

وبناءا على ما تقدم من التشخيص والمقترحات، نشدّد على ضرورة عقد مجلس بلدي في دورة استثنائية للنظر في مخرجات هذا التقرير.

عن أعضاء لجنة التقييم زبير قريط ونزار بالحاج جراد وإيمان الانداري.

رئيس لجنة التقييم

سمير الجلاصي موسى

Samir Mousa

ملحق عـ1ـدد :

طريقة عمل المجلس البلدي وتطبيق النظام الداخلي

المطلوب حسب النظام الداخلي للمجلس المصادق عليه في ...	طريقة العمل الحالية	الاقتراحات
الدعوات : (الفصول 25 – 28) ▪ توجه الدعوات بصفة فردية قبل 15 يوما من انعقاد الجلسة ▪ تكون الدعوات مرفقة بالوثائق والملحوظات التفسيرية و تقرير اللجان الخاصة بالمسائل المبرمجة في جدول الاعمال ▪ يتعين وجوبا توجيه ملفات الصفقات والعقود قبل 05 أيام من انعقاد الجلسة وقبل 15 يوما بالنسبة لمشروع الميزانية	(+) الدعوات توجه في الآجال (–) في اغلب الجلسات الوثائق والمصاحيب توزع في الجلسة (–) هذا الإجراء غير محترم بالمرّة	تنقيح القانون الداخلي للتنصيص على ضرورة العمل على استعمال البريد الالكتروني ربحا للوقت
جدول الأعمال ▪ يضبط رئيس المجلس جدول الاعمال بالتعاون مع أعضاء المكتب البلدي	Pratique non systématique	يمكن لرئيس المجلس اقتراح مشروع جدول اعمال وارساله بالبريد الالكتروني لأعضاء المكتب للإبداء الراي او اضافة نقاط اخرى
حضور الجلسات (الفصل 39) ▪ يعتبر حضور أعضاء المجلس البلدي لجلساته اجباريا	عموما نسبة الحضور لم تتجاوز 60 في المائة وهناك عضوان لم يحضرا سوى جلسة وحيدة بعد جلسة التنصيب	نشر نسب حضور أعضاء المجلس للجلسات بصفة دورية لكل 03 اشهر على موقع البلدية وصفحة التواصل الاجتماعي وببهو قصر البلدية والدوائر

النصاب القانوني : (الفصل 45) ▪ مدة الانتظار القصوى المسموح بها لاكتمال النصاب القانوني لا تتجاوز 30 دقيقة	في 90" من الاجتماعات يون انطلاق الجلسات بتأخير يفوق الساعة وأحيانا يصل إلى ساعتين	تطبيق مقتضيات الفصل 45 من النظام الداخلي
المطلوب حسب النظام الداخلي للمجلس المصادق عليه في ...	طريقة العمل الحالية	الاقتراحات
النصاب القانوني : (الفصل 46) ▪ مغادرة الأعضاء افي اثناء الجلسة يلغي قرارات المجلس	في كل الجلسات تسجل مغادرة نسبة هامة من أعضاء المجلس وهذا راجع بالأساس الى التأخير المسجل قبل انطلاق الجلسات وطول جدول الاعمال وبالتالي مدة الجلسات	تحديد مدة الجلسات مسبقا وذلك بتحديد توقيت لكل نقطة بجدول الاعمال على حدة
المطلوب حسب النظام الداخلي للمجلس المصادق عليه في ...	**طريقة العمل الحالية**	**الاقتراحات**
تسيير الجلسات : (الفصل 48) ▪ مناقشة والمصادقة على جدول الاعمال ▪ يتضمن جدول الاعمال وجوبا كأول نقطة ملخص لملاحظات وتساؤلات المتساكنين والمجتمع المدني	اجراء لا يطبق بصفة تلقائية	تطبيق مقتضيات الفصل 48 من النظام الداخلي
تسيير الجلسات : (الفصل 48) ▪ يحجر استعمال الهاتف الجوال اثناء الجلسة	للأسف يسجل دائما استعمال مفرط للهاتف الجوال وعمليات مغادرة مكثفة للقاعة اثناء الجلسة	تطبيق القانون جمع الهواتف في مكان واحد بعد جعلها كاتمة الصوت برمجة فترات إستراحة

		دورية قصيرة (10 دقائق كل ساعة) ليتمكن الحضور من الرد على المكالمات
المكتب البلدي ▪ جلسات المكتب دورية (شهريا)	ليس هناك دورية لجلسات المكتب البلدي	
محضر الجلسة : (الفصل 107) ▪ يتولى المجلس المصادقة على محضر الجلسة بالتصويت عليه في الجلسة التي تلي إعداده	إجراء لم يطبق ابدا	إلزامية تطبيق القانون

ملحق عـ2ـدد :

عمل اللجان

اللجنة	النشاط والوضعية الحالية	المقترحات
لجنة الاشغال	- ضعف في توثيق الاجتماعات : خلال سنة 2020 لا يوجد سوى 02 اجتماعات موثقة - عدم وجود برمجة مسبقة لمختلف المشاريع - ضعف في المتابعة وغياب التقارير الدورية لمستوى تقدم الاشغال	- دمج اللجنة مع لجنة التهيئة العمرانية - وضع برنامج دوري لاجتماعات اللجنة : شهريا على الأقل.
الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرّف	- غياب التحاليل والمقترحات والتصورات عند اعداد الميزانية (2019 و 2020) - لا يوجد متابعة دورية لمستوى تقدم تحقيق وصرف الميزانية ومع	- إعادة النظر في تركيبة اللجنة وتطعيمها بكفاءات مختصة في التصرف والمحاسبة. - تحديد دورية اجتماعات اللجنة بموعد شهري مع ضرورة ضبط

	التحايل والمقترحات.	نقاط قارة في جدول الاعمال في علاقة بمتابعة تحقيق وصرف الميزانية. - إعداد تقارير دورية (ثلاثية) ونشرها لأعضاء المجلس
النزاعات والشؤون العقارية	- تطور دورية الجلسات منذ بداية السداسي الثاني لسنة 2020 (شهريا) - غياب برنامج عمل مع اهداف محددة في مستوى النتائج والآجال	- حصر وتحيين أملاك البلدية - تسجيل أملاك البلدية - متابعة وتحيين ملفات الانتزاع - متابعة الاستخلاص وتحيين المعاليم الكرائية
الإعلام والتواصل	- غيات شبه كامل للنشاط	
الرياضة	- مستوى تقدم المشاريع المقترحة من طرف اللجنة يعتبر مرضيا بالنسبة لأشغال تهيئة ملعب كرة القدم وملعب الرقبى - بطئ في إنجاز اشغال التهيئة الصغيرة	جدولة المشاريع وضبط رزنامة خاصة بكل مشروع متابعة تقدم الإنجاز من طرف لجنة ومصلحة الأشغال
الشؤون الادارية وإسداء الخدمات	- عدم وجود تصورات ومقترحات في علاقة بأهم مجالات اختصاص اللجنة : ▪ التنظيم الهيكلي للبلدية ▪ إعداد برامج التصرف في الموارد البشرية للبلدية ▪ التكوين وتطوير الكفاءات	- إعادة النظر في تركيبة اللجنة وتطعيمها بكفاءات مختصة. - إمكانية دمج اللجنة مع لجنة التقييم - تحديد دورية اجتماعات اللجنة - إعداد تقارير دورية (ثلاثية) ونشرها لأعضاء المجلس

اللجنة	النشاط والوضعية الحالية	المقترحات
التهيئة العمرانية	- انحصار عمل اللجنة في معالجة مطالب المواطنين - بطئ في إعداد المخطط المديري للتهيئة العمرانية	إعداد تصورات في علاقة بتطوير الطابع المعماري وسياسة الرقابة على البناء ومقاومة البناء الفوضوي إعداد خطط مروري للجولان والتنقل
رخص البناء والتقاسيم	- انتظام في اجتماعات اللجنة - عمل اللجنة تقني ومضبوط بآليات قانونية - بصفة عامة لتوجد ملاحظات على عمل اللجنة	
الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة	لا عمل يذكر سوى تحضير جلسات التشاركية لمشاريع القرب	متابعة سجل أراء المتساكنين وسجل المجتمع المدني متابعة دورية أتقدم انجاز مشاريع المخطط الاستثماري التشاركي
المدينة الذكية	لا وجود لجدية في التعامل مع المقترحات العديدة لهذه اللجنة	تحيد آجال لإنجاز المشاريع المصادق عليها
الإستثمار والشراكة بين القطاع العام والخاص	- نشاط محتشم لهذه اللجنة	غياب تصورات وبرامج عمل على الرغم من أهمية مجال تدخل اللجنة
النظافة والصحة والبيئة	- بداية عمل اللجنة كانت مرضية ولكن منذ بداية سنة 2020 سجّل تراجع ملحوظ لمردود هذه اللجنة على مستوى التصورات والمشاريع واقتصار عملها في إطار مصلحة النظافة.	- تغيير اسم اللجنة ليصبح : "لجنة النظافة وجمالية المدينة" - وضع برامج إستراتجية لـ: - مقاومة التلوث - التصرف في المنتزهات والمناطق الخضراء - المراقبة الصحية

		- تثمين الفضلات
لجنة شؤون المرأة والاسرة	- نسق عمل هذه اللجان دون المستوى - غياب برامج عمل هذه اللجان	- إدماج اللجان التي تتداخل مجالات عملها وتحديد دقيق لمجالات عمل ومهام اللجان الجديدة
الفنون والثقافة	-	
التربية والتعليم		
الطفولة والشباب		
الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة		
العلاقات الخارجية	- لجان لم تجتمع منذ تكوينها وذلك لوجود ضبابية في المهام والأدوار	
التعاون اللامركزي		
التنمية المحلية المستدامة		
المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين		

ملحق عـ3ـدد : الإدارة

الملاحظات	المقترحات
- ضعف البرمجة والتخطيط و خاصة على مستوى الآجال والمواعيد. - نقص في آليات المتابعة الدورية لتقدم الأشغال (اجتماعات دورية و لوحة قيادة tableau de bord بمؤشرات واضحة وقابلة للمتابعة)	- تركيز آليات ناجعة وجدية لتفعيل المراقبة والمتابعة للإخلالات والتجاوزات. - القيام بعملية تشخيص وتدقيق للهياكل الإدارية بالبلدية قصد

- ضعف مستوى التأطير بأغلب المصالح (المصلحة الاقتصادية ومصلحة الأعوان ومصلحة النظافة ...) - عدم مراعاة التنظيم الهيكلي وتهميش المسؤوليات. - ضعف التنسيق والمتابعة بين مصالح البلدية والأجهزة التنفيذية والرقابية (الشرطة البلدية، الشرطة البيئية، مراقبة الاشغال العامة SONEDE، STEG، ...)	تأهيلها وتحسين أداءها و نجاعتها. - مراجعة التنظيم الهيكلي وتحيين البطاقات الوظيفية - تحديد الموارد البشرية وضبط خطة لتوفيرها

ملحق عـ4ـدد : رئاسة المجلس

الملاحظات	المقترحات
- التركيز على المتابعة الدقيقة للعمل اليومي - طريقة العمل المتوخاة من طرف الرئيس في بداية المدّ النيابية والمتمثلة أساسا في الانفراد بالمهام والمسؤوليات وعدم التفويض للنواب وأعضاء المجلس جعلت بعض المستشارين ينسحبون من تحمل أي مسؤولية. - وفي المقابل الغياب المتكرر لأغلب أعضاء المجلس وعزوفهم عن تحمل المسؤوليات جعل رئيس المجلس امام حتمية متابعة ومباشرة كل الملفات والمشاريع بصفة شخصية ومباشرة، - غياب النمط الاستشاري لأعضاء المجلس او رؤساء الدوائر في العديد من القرارات.	- تفعيل دور نواب الرئيس وتوزيع المسؤوليات وفق الملفات والمشاريع وتفويض المهام - تكليف رؤساء اللجان بمتابعة المشاريع ذات الصلة بلجانهم. - الإسراع بضبط استراتيجية المجلس والعمل على تنفيذها - تكوين نواة من نواب المجلس الذين يبدون استعدادهم لمتابعة تنفيذ قرارات المجلس والمشاريع المبرمج.

ثمّ أحيلت الكلمة للسادة المستشارين (محمد غريب - زبير قريط- غازي القلعي – نور الدين داقة - ألفة العمروني- فاكر يوسف - ندى الزنطور – رياض رمضان) والذين تمحورت تدخلاتهم في ما يلي :

- ثمّن أغلبية الحاضرين مجهود وعمل لجنة التقييم من خـــلال هذا التقرير مـــؤكدين على أن هذا التقرير يمكن اعتماده لمعرفة النقائص وتداركها في المستقبل .
- التقرير لم يأخذ بعين الاعتبار الوضع والواقع العام للبلاد بسبب Covid19 ولم يتطرّق للإنجازات بل اقتصر على النقائص .
- التقرير هو عبارة عن عملية تحسيسية بهدف تحسين عمل الهياكل البلدية وإنجاح الفترة المتبقية للمجلس البلـــــدي
- دعوة لتظافر كل الجهود لإعطاء مدينة مساكن الصورة التي تستحقها وتكون في مستوى تطلعات أبنـــــــــائها .
- اختلاف عمل اللجان من لجنة الى أخرى حسب خصـــــــوصية المواضيع وتواتر انعقـادها
- التأكيد على أن قرارات المجلس تعتبر نافذة المفعـول حتى وإن غـادر البعض من الاعضـــــاء الجلسة بعد انعقادها والنصاب القانوني متوفر .
- تمّ إنجاز العديد من المشاريع بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها البـلاد جرّاء فيروس كورونا ولكن وجب مزيد العمل خلال الفترة المتبقية لتجسيم تطلعات المتساكنين.
- الدعوة الى ضبط مشروع عمل مشترك ومتكـامل بين جميع أعضاء المجلس البلدي في إطـار استراتيجية واضحة المعالم للفترة المتبقية للمجلس البلدي.
- دعوة الى تعصير العمل الاداري البلدي
- الاســـــراع بإنجاز المشاريع المعطّلة
- كما تدخّل السيد الكاتب العام للبلدية مذكّرا ببعض الفصول بالقـــانون الأساسي عدد29 لسنة 2018 المؤرخ في 8 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجمـــاعات المحلية ومدى تناغمها مع مقتضيات النظام الداخلي للمجلس البلدي على غرار الفصـــول : 204-206 - 209 – 216 – 217 – 218- 220- 221- 224- 272 داعيا لمزيد التنسيق والتعـــاون بين الادارة البلدية والسادة أعضاء المجلس البلدي بهدف إنجاح المرحلة .
- و تمّ تكليف السيد الكاتب العام للبلدية بإعداد مشروع تحيين النظام الداخلي للمجلس حتى يتماشى ومقتضيات القانون الاساسي عدد 29 لسنة 2018 المتعلّق بمجلّة الجماعات المحلية.

<u>قـــــرار المجلس :</u>

إعداد تقرير جديد يأخذ بعين الاعتبار كافّة الملاحظات التي تمّ تداولها أثناء هذه الجلسة وذلك قبل موفّى شهر جوان 2021 على أن يتمّ توجيهه الى السادة أعضـــاء المجلس البلدي للدراسة قبل عرضه للتـــــداول خلال جلسة استثنائية للمجلس البلدي مع منتصف شهر جويلية 2021 .

جلسة استثنائية .....2021/05/30.....

2- الحساب المالي :

أفاد السيد **محمد عليّة** رئيس البلدية أن المعروض على السادة الأعضاء التفضل بإبداء الرأي بخصوص الحساب المالي لسنة 2020 والمقترح المصادقة على النتائج النهائية المحققة خلال السنة المذكورة دخلا وصرفا كما يلي :

علما وقد حظي الحساب المالي لسنة 2020 بموافقة لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ومتابعة التصرّف الملتئمة بتاريخ 28 ماي 2021 بقصر البلدية.

أوقف الحساب المالي لسنة 2020 إلى :

* **ثلاثة عشر مليون ومائة وتسعة وتسعون ألفا ومائتين وسبعة وثمانون دينارا و059 مليما :**
13 199 287,059

المبلغ الجملي لمقابيض الميزانية لتصرّف لسنة 2020

* **عشرة ملايين وستمائة وثلاثة وثمانون ألفا وسبعمائة وستة وأربعون دينارا و705 مليما :**
10 683 746, 705

المبلغ الجملي للنفقات المأذون بدفعها لتصرّف 2020

* **سبعمائة وأربعة وثمانون ألفا وأربعمائة وواحد وثلاثون دينارا و945 مليما :**
784 .431,945

مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالعنوان الأول والتي يصرّح بإلغائها

***مليونان وستمائة وواحد ألفا وستة وخمسون دينارا و228 مليما :**
2 601 056, 228

مبلغ الاعتمادات الباقية دون استعمال بالجزئين 3 و4 من العنوان الثاني والتي يصرّح بإلغائها

* **مائة وستة وثلاثون ألفا وثمانمائة وخمسة وأربعون دينارا و502 مليما :**
136 845 ,502

مبلغ الفائض من العنوان الاول الذي يرخص في نقله الى المال الاحتياطي

***مليون وثمانمائة وثمانية وعشرون ألفا وتسعة وستون دينارا و668 مليما :**
1 828 069,668

مبلغ الفائض من الجزئين 3 و4 من العنوان الثاني الذي يرخص في نقله الى المال الاحتياطي

***خمسمائة وخمسون ألفا وستمائة وخمسة وثمانون دينارا و184 مليما :**
550 685,184

مبلغ الفائض من الجزء 5 من العنوان الثاني الذي يرخّص في نقله الى المال الإنتقالي

وتبعا لمقتضيات الفصل 218 (فقرة 2 منه) من القانون الاساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية غـــــادر السيد **محمد عليّة** رئيس البلدية الجلسة وتمّ انتخاب السيدة **رندة ابراهم** المساعد الاول لترأس الجلسة حيث دعت السادة أعضـــــاء المجلس للمصادقة على الحساب المالي لسنة 2020 .

وبعد التحاور والنقاش وافق السادة أعضاء المجلس الحاضرين على الحساب المالي لسنة 2020 حسب البيانات المفصّلة أعلاه .

قـــــرار المجلس :

صادق المجلس بالاجماع على ختم ميزانية سنة 2020

3- بتة الاشغال الوقتي للمقهى الكائنة بالمنتزه البلدي :

أفاد السيد **محمد عليّة** رئيس البلدية أن المعروض على السادة الاعضاء التفضل بإبداء الرأي بخصوص بتة الاشغال الوقتي للمقهى الكائنة بالمنتزه البلدي .

حيث التأمت لجنة البتات يوم الجمعة 28 ماي 2021 على الساعة الحادية عشر صباحا بقصر البلدية بناء على الاستدعاء عـــــــدد 1438 المؤرخ في 25 ماي 2021 للنظر **في بتة الاشغال الوقتي للملك العمـومي البلدي للمقهى المتواجدة بالمنتزه البلدي عن طريق الظروف المغلقة**

وفي ما يلي جملة العروض الواردة على البلدية :

العرض	التاريخ الاسم واللقب	التاريخ	المبلغ المقترح (ألف د ينارا)
عرض عدد 1 تحت عدد 2949	محمد زميط الشطي	2021/05/28	18 ,200
عرض عدد 2 تحت عدد 2950	عبد الرزاق جرار	2021/05/28	30 ,150
عرض عدد 3 تحت عدد 2951	حسان الهويمل	2021/05/28	13,152
عرض عدد 4 تحت عدد 2952	محمد القصير	2021/05/28	18,630
عرض عدد 5 تحت عدد 2953	يوسف الصغير	2021/05/28	21,007
عرض عدد 6 تحت عدد 2954	أنيس رمضان	2021/05/28	15,000

هذا وعلى إثر عملية فتح العروض طبقا للتسلسل الترتيبي المشار إليه أعلاه أوصت اللجنة بعرض الموضوع على أنظار المجلس البلدي للاختيار العرض الفائز والمصادقة عليه .

قـــــرار المجلس :

صادق المجلس بالاجماع باستثناء السيد سمير الجلاصي موسى على بتة الاشغـال الـوقتي للملك العمومي البلدي للمقهى عن طريق الظروف المغلقة وذلك باختيـــار العرض الثـــاني حسب تاريخ الورود بمكتب الضبط لصاحبه السيد عبد الرزاق جرار باعتبـــاره الارفـــع في الثمن والمقدّر بـ150, 30 ألف دينار .

كما دعا الادارة الى ضمان حقوق البلدية عند إبرام العقد مع ضـــرورة التنصيص ضمـــن فصوله على دفع المعلوم السنوي على أربعة أقساط متســـاوية تدفع بصفة مسبقة خـــلال الاسبوع الاول من كل ثلاثية .

مع التأكيد على ضرورة تأمين ربع المعلوم السنوي بعنوان الضمـــان ودفع القسط الاول والبالغ 537,500 7 د (ربع معلوم الاستغلال) قبل إمضاء عقد اللاستلزام .

ورفعت الجلسة على الساعة الواحدة ظهرا .

مساكن في 03 جوان 2021.....

رئيس البلدية

محمد علية

جلسة استثنائية 2021/05/30